الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/CLP/61
3 May 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة الثامنة
جنيف، ١٧-١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البند ٣`٢` من جدول الأعمال المؤقت

استعراض عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يقدم الأونكتاد المساعدة على بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحسب ما يتلقاه من طلبات وما يتوافر لـــه من موارد. وتشمل الأنشـــطة التي يضطلع بها في هذا الإطار تقديم المساعدة على الصعيدين الوطني والإقليمي معاً في صياغة قوانين المنافسة والمبادئ التوجيهية لتطبيق هذه القوانين، فضلاً عن بناء القدرات المؤسسية من أجل حسن تنفيذ قوانين المنافسة. وتشمل أيضاً الدعوة في مجال المنافسة من أجل نشر ثقافة المنافسة والنهوض برفاه المستهلكين. وهذه الوثـــيقة عبارة عن تقرير مرحلي عن الأنشطة المضطلع بها أثناء عام ٢٠٠٦. وتتضمن معلومات قدمتها دول أعضـــاء ومنظمات دولية بشأن أنشطة التعاون التقني التي قُدّمت أو جرى تلقيها، على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً - تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ٣

ألف - الأنشطة الموجهة لفرادى البلدان ٧

(أ) الدعوة إلى المنافسة..... ٧

(ب) المساعدة في إعداد قوانين المنافسة الوطنية ٧

(ج) تدريب معالجي قضايا المنافسة ٨

(د) بناء المؤسسات..... ٩

(هـ) حماية المستهلك ٩

(و) عمليات الاستعراض والمتابعة التي يجريها النظراء ٩

باء - الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية ١٠

جيم - المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات..... ١١

ثانياً - معلومات عن أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني..... ١٢

ألف - المساعدة المقدمة أو المخطط لها أو المتلقاة..... ١٢

باء - طلبات المساعدة ٢٢

مقدمة

١- تضمنت الفقرتان ٦ و٧ من الفرع واو من مجموعة مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنافسة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ (قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ - TD/RBP/CONF.10/Rev.2)، دعوة الأونكتاد والدول الأعضاء فيه إلى توفير برامج للمساعدة التقنية وبرامج استشارية وتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، ولا سيما للبلدان النامية. وأحاط مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب المجموعة علماً مع التقدير، في الفقرة ٤ من قراره (TD/RBP/CONF.6/14)، بالتبرعات المالية وبالمساهمات الطوعية الأخرى التي تم تلقيها من أجل بناء القدرات والتعاون التقني، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم مساعدتها إلى الأونكتاد على أساس طوعي في مجال التعاون التقني، وذلك بتوفير الخبراء ومرافق التدريب والموارد. وقد جرى أيضاً تأكيد هذه الولاية مجدداً في توافق آراء ساو باولو (TD/410) كما أكدها المؤتمر الاستعراضي الخامس (TD/RBP/CONF.6/15).

٢- وتبعاً لذلك، عملت الدول الأعضاء، في الاستنتاجات المتفق عليها للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، TD/B/COM.2/CLP/57)، على تشجيع البلدان النامية على النظر في إمكانية وضع القوانين والأطر الخاصة بالمنافسة الأنسب لاحتياجاتها الإنمائية، مع المراعاة الواجبة لأهداف سياساتها الوطنية والقيود التي تحد من قدراتها. كما طلب فريق الخبراء إلى الأمانة تقديم تقرير في الدورة الثامنة، المقرر عقدها في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، عن أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٣- وعليه، تتضمن هذه المذكرة معلومات عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي قامت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٦، فضلاً عن معلومات قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى الأونكتاد عن أنشطة التعاون التقني في ميدان قوانين وسياسات المنافسة[(١)].

أولاً - تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

٤- إن الأونكتاد هو مركز تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بسياسة المنافسة وحماية المستهلك ضمن منظومة الأمم المتحدة باعتبار ذلك جزءاً من العمل الذي يضطلع به في مجال التجارة والتنمية. وتهدف هذه الولاية، التي يعود تاريخها إلى تاريخ اعتماد مجموعة مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنافسة في عام ١٩٨٠، أول ما تهدف إلى "ضمان ألا تعرقل الممارسات التجارية التقييدية أو تبطل تحقيق الفوائد التي قد تنشأ عن رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة العالمية، ولا سيما ما يؤثر منها في تجارة البلدان النامية وفي تنميتها". وتقر مجموعة مبادئ الأمم المتحدة أيضاً بضرورة توسيع المعايير الأساسية لقوانين المنافسة، التي كانت سارية لأمد طويل في البلدان المتقدمة، بحيث تشمل عمليات الشركات، بما فيها الشركات عبر الوطنية، في البلدان النامية.

---

(١) رداً على المذكرة UNCTAD/DITC/CLP/Misc/2006/4 المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٥- ورغم التوجه العام واسع الانتشار صوب اعتماد أو إعادة صياغة أو تحسين تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة في بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[٢]، فإن العديد من هذه البلدان لا يزال يفتقر إلى تشريعات حديثة أو مؤسسات مناسبة في مجال المنافسة من أجل تنفيذ هذه القوانين والسياسات تنفيذاً فعالاً، وهي تعتمد إلى حد كبير على أنشطة بناء القدرات التي يوفرها لها الأونكتاد.

٦- وتهدف أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني إلى مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في صياغة واستعراض سياسات وتشريعات المنافسة وتنفيذ قوانين المنافسة وذلك ببناء القدرات المؤسسية الوطنية، والتشجيع على نشر ثقافة المنافسة في أوساط المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص والمستهلكين والأكاديميين، وبدعم التعاون الإقليمي في مجال سياسة المنافسة، ومساعدة البلدان والمجموعات الإقليمية على حسن صياغة طرائق وأشكال التعاون الإقليمي في قضايا المنافسة الداعمة للتجارة والاستثمار والتنمية.

٧- وتُقدَّم المساعدة وفقاً للطلبات التي ترد، واحتياجات البلدان المعنية، والموارد المتاحة. وهي تتخذ الأشكال الرئيسية التالية: (أ) توفير معلومات بشأن الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك الدراسات عن هذه الممارسات في بلد بعينه؛ (ب) عقد حلقات دراسية تمهيدية عن دور المنافسة في النهوض بالتنمية؛ (ج) تقديم المساعدة لبلدان أو منظمات إقليمية في عملية صياغة تشريعات المنافسة؛ (د) تقديم خدمات استشارية من أجل إقامة سلطات تعنى بالمنافسة أو إنفاذ ولايتها؛ (هـ) عقد حلقات دراسية وحلقات عمل للبلدان التي ترغب في إعمال تشريعات المنافسة أو تبادل المعلومات؛ (و) مساعدة البلدان أو المنظمات الإقليمية التي ترغب في مراجعة تشريعاتها في مجال المنافسة؛ (ز) إجراء استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة للبلدان المعنية؛ (ح) تقديم المعونة للبلدان لمساعدتها على حسن تقييم انعكاسات التعاون الإقليمي والثنائي على قضايا المنافسة؛ (ط) تقديم المساعدة في تحديد دور سياسات المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية والتنمية، والحاجة لسياسة منافسة ذات توجه إنمائي وانعكاساتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن تحديد استراتيجيات للتعاون الدولي في هذا المجال.

٨- وفيما يلي تفصيل للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٦ في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني.

---

(٢) اعتمدت قوانين المنافسة في أكثر من ١٠٠ بلد، منها ٥٧ بلداً نامياً.

موجز عن طلبات البلدان للحصول على مساعدة تقنية لباها الأونكتاد في عام ٢٠٠٦

البلد مقدم الطلب/ المستفيد	حلقات دراسية تمهيدية	الأنشطة المتعلقة بصياغة أو مراجعة القوانين	عمليات الاستعراض والمتابعة التي يجريها النظراء	بناء المؤسسات	أنشطة الدعوة	حماية المستهلك	تدريب المسؤولين المحليين	أنشطة التعاون الإقليمي
أفغانستان		x						
أنغولا		x					x	
بربادوس								x
بنن					x		x	x
بوتان		x				x		
بوليفيا					x			
بوتسوانا		x			x			
البرازيل					x		x	x
بوركينا فاسو							x	x
كمبوديا		x						x
الرأس الأخضر								x
تشاد	x	x			x			
كولومبيا								x
كوستاريكا		x				x		x
كوت ديفوار							x	x
مصر		x		x	x	x		
السلفادور					x	x		x
غينيا – بيساو							x	x
إندونيسيا							x	
جامايكا			x					x
الأردن					x			
كينيا		x	x	x			x	x
جمهورية كوريا					x			x

البلد مقدم الطلب/ المستفيد	حلقات دراسية تمهيدية	الأنشطة المتعلقة بصياغة أو مراجعة القوانين	عمليات الاستعراض والمتابعة التي يجريها النظراء	بناء المؤسسات	أنشطة الدعوة	حماية المستهلك	تدريب المسؤولين المحليين	أنشطة التعاون الإقليمي
جمهورية لاو		X			X	X	X	
ليسوتو		X						X
ملاوي					X		X	
ماليزيا		X						X
مالي							X	X
موزامبيق		X						X
ناميبيا					X			X
نيكاراغوا		X					X	X
النيجر							X	X
عُمان		X			X	X	X	X
بيرو					X	X		
سان تومي وبرينسيبي								X
المملكة العربية السعودية		X		X			X	
السنغال							X	X
جنوب أفريقيا					X			X
سانت لوسيا						X		X
السودان		X						
سوازيلند		X						
تيمور – ليشتي								X
توغو							X	X
ترينيداد وتوباغو				X				X
تونس			X					
تركيا					X			X
أوغندا		X						

ألف – الأنشطة الموجهة لفرادى البلدان

٩- واصل الأونكتاد، في عام ٢٠٠٦، بذل جهوده الموجهة لتلبية الطلب من أجل المساعدة على نشر ثقافة المنافسة في البلدان النامية. وفيما يلي عدد أنشطة التعاون التقني المختلفة المرتبطة بالبلدان والتي اضطلع بها الأونكتاد: حلقة دراسية تمهيدية واحدة؛ و١٦ نشاطاً من أنشطة الدعوة في مجال المنافسة؛ و١٦ عملية لإعداد تشريعات المنافسة؛ و١٦ تدريباً لفائدة معالجي القضايا؛ و٤ عمليات لبناء القدرات المؤسسية؛ و٧ أنشطة لحماية المستهلك؛ و٣ من عمليات الاستعراض والمتابعة التي يجريها النظراء. وعلاوة على ذلك، استفاد ٣٠ بلداً من أنشطة قُدمت في إطار التعاون الإقليمي.

(أ) الدعوة إلى المنافسة

١٠- اقترنت الأنشطة الاستشارية والتدريبية المختلفة التي اضطلع بها الأونكتاد بتنظيم حلقات دراسية وحلقة عمل واجتماعات استشارية وأنشطة مختلفة موجهة لأصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والأكاديميون والمنظمون، فضلاً عن ممثلي دوائر الأعمال والمستهلكين، أو قُدمت من خلال هذه الأنشطة المختلفة. وتساهم هذه الأنشطة في التوعية بدور المنافسة وفي تعزيز نشر ثقافة المنافسة. وهكذا، اشترك الأونكتاد مع وزارة التجارة التشادية في استضافة حلقة دراسية وطنية عن المنافسة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير في نجامينا (تشاد). وعقدت مشاورات مع مسؤولين حكوميين بشأن فوائد اعتماد قانون للمنافسة، وقدم الأونكتاد تعليقات على مشروع قانون المنافسة، استناداً إلى القانون النموذجي والتعليقات عليه. وفي بيرو، عقد الأونكتاد حلقة دراسية عن حالة المنافسة في قطاعات مختارة (الخدمات المالية والتأمين والصحة والطاقة) بالتعاون مع سلطات بيرو المعنية بالمنافسة يومي ٨ و٩ شباط/فبراير في ليما. وفي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، عقدت، بالتعاون مع أمانة الاتحاد، خمس حلقات دراسية تدريبية وطنية عن تنفيذ قواعد المنافسة المشتركة لبلدان الاتحاد، في خمس دول أعضاء على النحو التالي: نيامي (النيجر) ٢٩ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه؛ داكار (السنغال) ٥-٩ حزيران/يونيه؛ واغادوغو (بوركينا فاسو) ٣-٧ تموز/يوليه؛ باماكو (مالي) ١١-١٥ أيلول/سبتمبر؛ كوتونو (بنن) ٢٠-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الأردن، نُظم مؤتمر المنافسة الوطني الثاني بالاشتراك مع المديرية الأردنية للمنافسة والوكالة الكورية للتعاون الدولي، (١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر)، بينما اشتركت المديرية الأردنية للمنافسة في استضافة حلقة عمل عن "إساءة استعمال المركز المهيمن والاتفاقات المانعة للمنافسة"، يومي ١٣ و١٤ كانون الأول/ديسمبر في عمّان. وعقدت حلقات دراسية دعوية عن المنافسة في السلفادور في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك.

(ب) المساعدة في إعداد قوانين المنافسة الوطنية

١١- قُدِّمت لبوتسوانا، في إطار الجهود التي تبذل لمساعدة البلدان في وضع و/أو مراجعة تشريعاتها في مجال المنافسة، المساعدة في إعداد مشروع قانون المنافسة عن طريق عقد اجتماع تشاوري لأصحاب المصلحة في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس. وعقد اجتماع ثان (١٥-١٦ حزيران/يونيه) جمع بين أعضاء الفريق المرجعي، ومسؤولين من وزارة التجارة والصناعة، ومكتب النائب العام، وغيرهم من أصحاب المصلحة لمناقشة مشروع قانون المنافسة لعام ٢٠٠٦ والمبادئ التوجيهية الخاصة بتطبيقه. واستُكمل إعداد مشروع القانون في وقت لاحق وقُدّم إلى

الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي كمبوديا، نظم الأونكتاد بالتعاون مع وزارة التجارة، من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه في بنوم بنه، اجتماعاً تشاورياً لمراجعة مشروع قانون المنافسة، وقدّم المشروع المنقح إلى وزارة التجارة في أيلول/سبتمبر. وفي موزامبيق، أعد الأونكتاد تقريرن - تقرير عن إطار سياسة المنافسة وتحليل اقتصادي وقانوني لحالة المنافسة فضلاً عن إطار لسياسة المنافسة اتخذا أساساً لصياغة اختصاصات سياسة المنافسة لإعداد قانون المنافسة. كما قدّم الأونكتاد المشورة فيما يخص مشروع تشريع خاص بالمنافسة في كل من أفغانستان والسودان. وعقد في الرياض، من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، اجتماع لمناقشة قانون المنافسة والمبادئ التوجيهية الخاصة بتطبيقه اللذين أقرا في المملكة العربية السعودية مؤخراً. وفي هذا الصدد، قدّم الأونكتاد تعليقات على هذا القانون وقدّم مقترحات لإعداد تشريع فرعي. وواصل الأونكتاد تقديم مساعدته الجارية لماليزيا فيما يخص إعداد مشروع قانون المنافسة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيقه. وجرت مراجعة الصيغة النهائية لمشروع القانون في الفترة من ١٥ إلى ١٨ آب/أغسطس في اجتماع عقد في لندن مع مستشاري وممثلي الحكومة. وقدمت مساعدة لسوازيلند من أجل وضع اللمسات الأخيرة على الصيغة النهائية لقانون المنافسة في صيف عام ٢٠٠٦. وعقد في أوغندا اجتماع لاستعراض التقرير عن حالة المنافسة واجتماع لأصحاب المصلحة.

العلاقة بين قانون المنافسة والسياسات الإنمائية الأخرى

كانت المساعدة التي قدمها الأونكتاد لبوتسوانا وكمبوديا وموزامبيق في إعداد إطار لسياسة المنافسة، وهو ما شكل خطوة أولى في طريق صياغة قانون وسياسة المنافسة، عوناً لهذه الحكومات الثلاث للوقوف على التداخل بين قوانين وسياسات المنافسة والسياسات الحكومية الأخرى، بما في ذلك الخصخصة، والإصلاحات التنظيمية، وتحرير التجارة، ونظم الاستثمار، والحاجة لمعالجة الشواغل في مجالي التنمية والحد من الفقر.

وعلاوة على ذلك، عملت أنشطة بناء هذه القدرات المقدمة لصياغة قوانين المنافسة الوطنية على توجيه الاهتمام إلى ضرورة كفالة الترابط بين نشر ثقافة للمنافسة وبين الأهداف الأخرى التي تسعى الحكومات لتحقيقها، والتركيز على أهمية إنشاء محاكم تجارية وهيئات للمراجعة القضائية تقوم بعملها كما يجب لتنفيذ قانون المنافسة تنفيذاً فعالاً.

(ج) تدريب معالجي قضايا المنافسة

١٢- عُقد، في إطار الأنشطة التدريبية المقدمة لمعالجي قضايا المنافسة، حلقة دراسية قضائية بالتعاون مع لجنة الإشراف على المنافسة في قطاع الأعمال والمحكمة العليا بإندونيسيا، يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيه في بالي (إندونيسيا). واشترك الأونكتاد مع وزارة التجارة وتنمية القطاع الخاص في ملاوي، في استضافة حلقة دراسية وطنية للقضاة وغيرهم من رجال القضاء، يومي ٢٧ و٢٨ آذار/مارس في مانغوشي (ملاوي). وبالإضافة إلى ذلك، اشترك الأونكتاد مع لجنة ملاوي للمنافسة والتجارة المشروعة في استضافة ثلاث حلقات عمل وطنية من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر في ليلونغوي وبلانتاير للبرلمانيين ومنظمي القطاعات والرابطات المهنية. وكان الهدف منها هو توضيح مرامي قانون المنافسة والطرق التي تنوي لجنة ملاوي للمنافسة والتجارة المشروعة أن تطبق بها هذا القانون. وعُقدت في أنغولا دورة عن قانون وسياسة المنافسة للمسؤولين الحكوميين.

(د) بناء المؤسسات

١٣- يساعد الأونكتاد الوكالات التي تعنى بالمنافسة المقامة حديثاً عن طريق بناء المؤسسات. وفي هذا المجال، تعاون الأونكتاد مع برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية في تنظيم دورة تدريبية مكثفة للموظفين المعيّنين حديثاً في جهاز حماية المنافسة في مصر، عقدت من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في القاهرة. وقُدّمت مساعدة للمملكة العربية السعودية في إعداد تقرير عن الإطار المؤسسي لإنشاء وكالة تعنى بالمنافسة وتنظيم حلقة عمل للمفوضين المعينين حديثاً لاستعراض التقرير وإعداد إجراءات داخلية. كما قُدّمت مساعدة لكينيا في إعادة الهيكلة الداخلية للجنتها المعنية بالمنافسة. وفي ترينيداد وتوباغو، بدأ الأونكتاد العمل لإنجاز تقرير عن الإطار المؤسسي لإنشاء لجنة للتجارة المشروعة. ومن المقرر أن يقدَّم هذا التقرير إلى الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ويناقش في اجتماع وطني لأصحاب المصلحة يعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(هـ) حماية المستهلك

١٤- في مجال حماية المستهلك، عقد الأونكتاد بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة في بوتان ثلاث حلقات عمل وطنية بشأن قضايا حماية المستهلك، من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ومن ٢٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه في بارو وثيمبو وتشوخا دزونكاغ (بوتان). وعقد بالإضافة إلى ذلك اجتماعان تشاوريان وطنيان لاستعراض قانون حماية المستهلك والممارسات التجارية غير المشروعة، من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه في ثيمبو وتشوخا دزونكاغ (بوتان). وعلى الصعيد الدولي، تعاون الأونكتاد مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لمنظمة المستهلكين الدولية في إعداد دراسة عن "النظم البديلة لتسوية المنازعات في قضايا حماية المستهلك". وقُدّم التقرير في مؤتمر عقد في جاكرتا من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي سياق مساعدة بلدان منطقة الكاريبي في القضايا الوطنية والإقليمية المتعلقة بحماية المستهلك، عقدت حلقة عمل إقليمية عن التحقيق في شكاوى المستهلكين للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في سانت لوسيا من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك، نُظمت في السلفادور حلقة عمل عن حماية المستهلك، ووضع في بيرو نظام تنفيذ لا مركزي لقضايا حماية المستهلك.

(و) عمليات الاستعراض والمتابعة التي يجريها النظراء

١٥- أتاحت الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (جنيف، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) إطاراً جرت فيه عملية استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في تونس. وأسفرت الدورة عن عدة توصيات فيما يتعلق بكيفية زيادة فعالية تطبيق التشريع في هذا البلد. ولمساعدة اللجنة الكينية المعنية بالاحتكارات والأسعار في نشر نتائج عملية استعراض النظراء المعقودة في أنطاليا (تركيا) في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض قضايا المنافسة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفي تنفيذ توصيات تلك العملية، اشترك الأونكتاد واللجنة الكينية في تنظيم حلقتي عمل تشاوريتين لأصحاب المصلحة يومي ٥ و٦ حزيران/يونيه في نيروبي ويومي ٨ و٩ حزيران/يونيه في مومباسا. ونُظمت أيضاً جولات دراسية في أربعة بلدان مختلفة في إطار عملية استعراض قانون الممارسات التجارية التقييدية ومراقبة الاحتكارات والأسعار. ولتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب وتبادل أفضل الممارسات، تم تنظيم ثلاث من هذه الجولات

الدراسية لموظفين كينيين معنيين بالمنافسة في هيئات المنافسة في زامبيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا، ونُظمت زيارة واحدة إلى مكتب التجارة المشروعة واللجنة المعنية بالمنافسة في المملكة المتحدة. كما أنشئ مركز للموارد في لجنة الاحتكارات والأسعار في نيروبي، بناءً على توصية قُدمت في عملية استعراض النظراء التي أجراها الأونكتاد. وتم الشروع في إجراء ثلاث دراسات قطاعية بشأن حالة المنافسة وهي قيد الإعداد.

باء – الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية

١٦- ازداد توفير أنشطة الأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات أثناء الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ في إطار التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية. وهكذا، نظّم الأونكتاد، بالتعاون مع المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية، سلسلة من الحلقات الدراسية للتعاون الإقليمي في تركيا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والبرازيل تناولت قوانين وسياسات المنافسة باعتبارها أداة للتنمية والتكامل. وقد شملت الأحداث التالية: (أ) المؤتمر الدولي المعني بأحكام المنافسة في اتفاقات التجارة الإقليمية، الذي اشترك الأونكتاد في تنظيمه مع جامعة يديتيبي والمركز الكندي لبحوث التنمية الدولية وعقد يومي ٣١ تموز/يوليه و١ آب/أغسطس في اسطنبول (تركيا)؛ (ب) حلقة العمل الدولية الحادية عشرة بشأن سياسة المنافسة ونظمها الأونكتاد بالتعاون مع اللجنة الكورية للتجارة المشروعة في بوسان (جمهورية كوريا) يومي ٦ و٧ أيلول/سبتمبر؛ (ج) حلقة العمل الإقليمية التي عقدها الأونكتاد ومركز القانون التجاري للجنوب الأفريقي في كيب تاون (جنوب أفريقيا)، يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ (د) الحلقة الدراسية عن قوانين وسياسات المنافسة في أمريكا اللاتينية، التي نظمها الأونكتاد ومعهد القانون بمؤسسة غيتوليو فارغاس يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر في ساو باولو، البرازيل. وكان الهدف من هذه الحلقات الدراسية هو نشر استنتاجات التقرير على نطاق واسع بين الدول الأعضاء والتجمعات التجارية الإقليمية.

١٧- ويعد برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية برنامجاً إقليمياً يغطي بوليفيا وبيرو والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا وتموّله الحكومة السويسرية. وأثناء عام ٢٠٠٦، قدّم هذا البرنامج مساعدة للبلدان المستفيدة من خدماته بإجراء دراسات قطاعية متعمقة عن حالة المنافسة وأوضاعها في أسواق رئيسية في بوليفيا وبيرو والسلفادور ونيكاراغوا؛ وقدّم مساعدة في مجال اعتماد قانون المنافسة في نيكاراغوا؛ وساعد في إعداد إصلاحات قانونية فضلاً عن مبادئ توجيهية في مجالي المنافسة وحماية المستهلك في كوستاريكا؛ وشارك في تنظيم برامج أكاديمية مع جامعات محلية في كل من نيكاراغوا وكوستاريكا. وتضمن البرنامج أيضاً تنظيم برنامج للتدريب الداخلي في الوكالة السويسرية المعنية بالمنافسة لصالح الموظفين المعنيين بالمنافسة من البلدان المشاركة. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم جولات دراسية لصالح نيكاراغوا في المكسيك وبيرو وشيلي. وعُقد اجتماع للرصد في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك للبلدان المستفيدة في منطقة أمريكا الوسطى، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة يومي ٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير في ماناغوا (نيكاراغوا).

١٨- وقُدّمت لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهي تجمع فرعي تابع للجماعة الكاريبية يشمل بلداناً جزرية صغرى، المساعدة في صياغة قواعد المنافسة للجماعة الكاريبية. وفي هذا السياق، قُدّمت للجماعة الكاريبية أيضاً مساعدة تتعلق باستعراض هذه القواعد ووضع اللمسات الأخيرة عليها وكان ذلك في اجتماع إقليمي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي عقد في سانت لوسيا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٩- وقُدّمت للأعضاء الثمانية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا المساعدة في تنفيذ قواعد المنافسة المشتركة فيما بينها (انظر الفرع المتعلق بالدعوة إلى المنافسة). وبفضل المساعدة التي قدّمها الأونكتاد، نُسجت روابط بين لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والدول الأعضاء في مجالات التنفيذ الفعلي لقواعد المنافسة المشتركة، وتحديد مواطن القلق التي تشعر بها السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة ومنظمي القطاعات، وضرورة إجراء استعراض متعمق لسياسة المنافسة يقوم به النظراء لصالح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وللدول الأعضاء فيه. وفي هذا الصدد، عقدت أربع حلقات دراسية إقليمية عن قواعد المنافسة المشتركة لبلدان الاتحاد في أبيدجان (كوت ديفوار) من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، وفي لومي (توغو) من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس، وفي بيساو (غينيا - بيساو) من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وفي كوتونو (بنن) من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد عقدت هذه الحلقات الدراسية بالاشتراك مع أمانة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وصممت خصيصاً لمساعدة أعضاء الاتحاد في تعزيز قدراتهم على تنفيذ قواعد المنافسة لهذه الجماعة.

٢٠- واستمر الأونكتاد في تقديم المساعدة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في إعداد قواعد مشتركة لسياسة المنافسة والممارسات التجارية غير المشروعة. واشترك الأونكتاد مع أمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في تنظيم سلسلة من حلقات العمل الوطنية للتشاور وجمع المعلومات من أجل بلورة اتفاق تعاون للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بشأن تنفيذ سياسة المنافسة ووضع مرفق عن الممارسات التجارية غير المشروعة (المادتان ٤٠ و٤١ من الاتفاق)، عقدت في ويندهوك (ناميبيا) يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر، وفي ماسيرو (ليسوتو) يومي ١٤ و١٥ كانون الأول/ديسمبر، وفي غابورون (بوتسوانا) يومي ١٨ و١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ومن المقرر أن يقدم مشروع اتفاق إلى أمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٢١- ونظّم الأونكتاد بالتعاون مع السلطات البرتغالية المعنية بالمنافسة المؤتمر الثاني بشأن المنافسة للبلدان الناطقة بالبرتغالية عقد في لشبونة (البرتغال) يومي ٢٩ و٣٠ أيار/مايو وحضره ممثلو ثمانية بلدان ناطقة بالبرتغالية. وكان المؤتمر يرمي إلى تيسير فرص الحصول على الخبرة في مجال المنافسة باللغة البرتغالية، والمتاحة في الاتحاد الأوروبي والأونكتاد والبرازيل والبرتغال.

جيم - المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات

٢٢- في عام ٢٠٠٦، شارك موظفو الأونكتاد في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات المتصلة بقضايا قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. فقد شاركت أمانة الأونكتاد بنشاط في الأحداث التالية بوجه خاص: (١) اجتماعات مختلفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المنافسة عقدت في باريس يومي ٨ و٩ شباط/فبراير، ومن ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه، ومن ١٦ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر؛ (٢) المؤتمر الدولي بشأن سياسة المنافسة والتنظيم، المعقود في بيجين يومي ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير؛ (٣) الاجتماع الأول للجنة المعنية برصد برنامج تعزيز قدرات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في ميدان المنافسة، المعقود في داكار من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس؛ (٤) الحلقة الدراسية عن التجارة الحرة لصالح الجميع، المعقودة في تيغوسيغالبا (هندوراس) يومي ١٣ و١٤ آذار/مارس؛ (٥) الحلقة الدراسية الأقاليمية بشأن قواعد المنافسة في الدول الأطراف في اتفاق أغادير، المعقودة في عمّان (الأردن) من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل؛ (٦) المؤتمر المعني بمستقبل قانون المستهلك، المعقود في لندن في ٢٥ نيسان/أبريل؛ (٧) ندوة لويولا السنوية لمكافحة الاحتكار، المعقودة في شيكاغو في ٢٨

نيسان/أبريل؛ (٨) المؤتمر السنوي الخامس عشر لشبكة المنافسة الدولية المعقود في كيب تاون من ٢ إلى ٥ أيار/مايو؛ (٩) اجتماع المائدة المستديرة بشأن قوانين وسياسات المنافسة، المعقود في نيودلهي يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو؛ (١٠) حلقة العمل المعنية بسياسة المنافسة للبلدان الإيبيرية الأمريكية المعقودة في لشبونة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه؛ (١١) المؤتمر الثاني لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعني بسياسات وقوانين المنافسة، المعقود في بالي (إندونيسيا) يومي ١٥ و١٦ حزيران/يونيه؛ (١٢) الاجتماع في إطار المشروع 7Up2 (المتعلق بسبعة بلدان ينفذ لمدة سنتين) بشأن الدعوة وبناء القدرات في مجال سياسة وقانون المنافسة في آسيا، المعقود في بانكوك يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه؛ (١٣) الحلقة الدراسية التدريبية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، المعقودة في بانكوك من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه؛ (١٤) حلقة العمل الوطنية بشأن حماية المستهلك، المعقودة في بنوم بنه من ١ إلى ٣ تموز/يوليه؛ (١٥) منتدى المنافسة الرابع لأمريكا اللاتينية، المعقود في سان سلفادور يومي ١١ و١٢ تموز/يوليه؛ (١٦) الدورة التدريبية لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن سياسة المنافسة، المعقودة في بانكوك من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس؛ (١٧) المؤتمر المعني بالبلدان النامية وتحديات النزعة الإقليمية، المعقود في لندن من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ (١٨) منتدى سيول الرابع بشأن المنافسة الدولية، المعقود في سيول في ٥ أيلول/سبتمبر؛ (١٩) الدورة التدريبية لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن سياسة المنافسة، المعقودة في بانكوك من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر؛ (٢٠) الدورة التدريبية المعنية بجدول الأعمال الاقتصادي الدولي، المعقودة في بلغراد يومي ٢ و٣ تشرين الأول/أكتوبر؛ (٢١) المؤتمر السنوي لمركز القانون التجاري للجنوب الأفريقي، المعقود في كيب تاون يومي ٥ و٦ تشرين الأول/أكتوبر؛ (٢٢) الحلقة الدراسية للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بشأن الممارسات التجارية غير المشروعة، المعقودة في غابورون (بوتسوانا) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر؛ (٢٣) المؤتمر المعني بالمنافسة والقدرة التنافسية، المعقود في برنو (الجمهورية التشيكية) يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر؛ (٢٤) المؤتمر المعني بقوانين وسياسات المنافسة، المعقود في القاهرة يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر؛ (٢٥) الدورة التدريبية الأوروبية المتوسطية بشأن سياسة المنافسة، المعقودة في مدريد من ١٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

ثانياً – معلومات عن أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني

ألف – المساعدة المقدمة أو المخطط لها أو المتلقاة

٢٣- يقدم هذا الفرع ملخصاً للردود الواردة من الدول الأعضاء على مذكرة الأمين العام UNCTAD/DITC/CLP/MISC.2006/4 المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، التي طَلب فيها تقديم معلومات عن أنشطة التعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

الجزائر

٢٤- يعد برنامج الاتحاد الأوروبي للشراكة الأوروبية المتوسطية، الذي ينفذ بدعم من الاتحاد الأوروبي، البرنامج التدريبي الرئيسي الذي تضطلع به وزارة التجارة. وهي تستعد لإجراء ثلاث دراسات (عن المنافسة والتجارة غير الرسمية والتقليد غير المشروع للسلع) وتقيم حالياً مدرسة لتدريب معالجي القضايا التجارية وقضايا المنافسة.

النمسا

٢٥- تتعاون النمسا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومع البلدان الآخذة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ضمن شبكة المنافسة الأوروبية.

بنن

٢٦- أرسلت بنن خبراء لحضور حلقات دراسية نظمها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في عام ٢٠٠٦ بدعم تقني من الأونكتاد عقدت في كوت ديفوار وتوغو وغينيا - بيساو. كما استفادت بنن من الحلقة الدراسية التدريبية الوطنية والحلقة الدراسية التدريبية الإقليمية عن تشريعات المنافسة لمجموعة بلدان الاتحاد، المعقودتين في كوتونو في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧، استضافت بنن وفداً من الأونكتاد ولجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في سياق تحضير استعراض النظراء الطوعي الذي يجريه الاتحاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة شمل بنن والسنغال.

بوتسوانا

٢٧- استمرت حكومة بوتسوانا في تلقي مساعدة تقنية من الأونكتاد لمشروع وضع سياسة وقانون للمنافسة. وتمكنت الحكومة، بفضل هذه المساعدة، من الانتهاء من صياغة مشروع قانون سياسة المنافسة، الذي صادق عليه البرلمان في عام ٢٠٠٥. وتعمل الحكومة حالياً على إنجاز المرحلة الثانية من هذا المشروع والمتمثلة في وضع قانون المنافسة. وبفضل المساعدة الاستشارية والتقنية التي قدمها الأونكتاد، أمكن الانتهاء من وضع المشروع المبسط لقانون المنافسة ويجري الآن صياغته بشكل رسمي.

البرازيل

٢٨- أبرم الجهاز البرازيلي لسياسة المنافسة أربعة اتفاقات للتعاون الثنائي مع وكالات المنافسة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي والأرجنتين والبرتغال، ولا يزال التفاوض جارياً بشأن اتفاقات أخرى. وكثيراً ما يتبادل موظفو الجهاز البرازيلي لسياسة المنافسة الخبرات مع نظرائهم في الولايات المتحدة والأرجنتين. وأقيمت اتصالات مع المديرية العامة للمنافسة التابعة للاتحاد الأوروبي لتبادل المعلومات غير السرية بشأن تحقيقات أجرتها السلطتان القضائيتان في آن واحد. وقد عملت الوكالات البرازيلية أيضاً بصفتها وكالات مانحة عن طريق تقديم المساعدة لجامايكا والسلفادور.

٢٩- ويشارك الجهاز البرازيلي لسياسة المنافسة في أنشطة متصلة بالمنافسة يضطلع بها العديد من المنظمات الدولية، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة المنافسة الدولية والأونكتاد ومنتدى المنافسة لأمريكا اللاتينية ومنتدى المنافسة للبلدان الأيبيرية - الأمريكية ومنتدى البلدان الناطقة بالبرتغالية. وشاركت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع الجهاز في مشروع يتوخى مساهمة هذه المنظمة في وضع تعديلات لمشروع قانون المنافسة وفي حلقات دراسية في البرازيل. والفرصة متاحة أيضاً لأمانة المتابعة الاقتصادية والمجلس الإداري المعني بحماية الاقتصاد لاستخدام قاعدة بيانات خدمة المعلومات على الإنترنت التابعة للمنظمة لإجراء البحث التقني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرازيل عضو نشط في شبكة المنافسة الدولية وتشارك في اجتماعات الأونكتاد ومشاريع المساعدة التقنية (بصفتها متلقية

ومانحـــة معـــاً)، واشتركت مع الأونكتاد في استضافة مؤتمرات في البرازيل. كما يتبادل الجهاز البرازيلي لسياسة المنافسة المعلومات بصورة غير رسمية مع شيلي ووزارة العدل في الولايات المتحدة ولجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة ومع المملكة المتحدة وكندا والبرتغال وإسبانيا والاتحاد الأوروبي.

بوركينا فاسو

٣٠- تتخذ المساعدة التقنية شكل حلقات دراسية تدريبية تعقد للخبراء المكلفين بصياغة وتنفيذ التشريعات في مجـــال المنافسة، وللمتعاملين الاقتصاديين، ورابطات المستهلكين. وفي عام ٢٠٠٦، كانت بوركينا فاسو ممثلة في الاجـــتماعات التالـــية: (أ) أربع حلقات دراسية إقليمية في أبيدجان ولومي وبيساو وكوتونو في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والأونكتاد لبناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياســـات المنافسة؛ (ب) الحلقة الدراسية الوطنية التي عقدها نفس البرنامج في تموز/يوليه؛ (ج) الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكوميين الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، التي عقدها الأونكتاد في جنيف.

كوت ديفوار

٣١- استفادت كوت ديفوار من مساعدة تقنية قدمت لها في شكل (أ) عملية استعراض النظراء لسياسة المنافسة أجراها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ (ب) برنامج الاتحاد لبناء القدرات في مجال المنافسة (بدعم تقني من الأونكتاد).

كرواتيا

٣٢- كان هناك مشروعان يندرجان في إطار برنامج الجماعة الأوروبية للمساعـــدة في التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار يهيّئان الأرضية لمشروع التوأمة ٢٠٠٢ لهذا البرنامج بعنوان "دعم نظام الدعم الحكومي في كرواتيا". وبدأ مشروع التوأمة في عام ٢٠٠٥ وتقوم الآن ألمانيا وسلوفينيا بتنفيذه. وبدأ تنفيذ مشروعي الجماعة الأوروبية للمســـاعدة في التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار لسنة ٢٠٠٣ بشأن "مواصلة تدعيم وكالة المنافسة الكرواتية" و"تنفـــيذ قوانـــين وسياسات المنافسة" في عام ٢٠٠٥ ويتكونان من عنصرين اثنين، يتعلق أحدهما بتطبيق وإنفاذ الإطـــار الـــذي يتيحه قانون المنافسة في القطاعين الحكومي والخاص، بينما يتصل الآخر ببناء القدرات المؤسسية والإدارية لوكالة المنافسة الكرواتية.

٣٣- وبعـــد الانـــتهاء من تنفيذ هذين المشروعين في ربيع ٢٠٠٧، ستبدأ وكالة المنافسة الكرواتية في تنفيذ مشـــروع "PHARE"، الـــذي يشمل عنصري المنافسة والدعم الحكومي معاً في إطار مشروع فرعي للتوأمة مع الســـلطات الألمانـــية، فضـــلاً عن مشروع للتجهيز يرمي إلى توسيع قاعدة البيانات الإلكترونية لوكالة المنافسة الكرواتية. وثمة مشروع آخر (الرابطة الدولية للشرطة) يجري إعداده أيضاً. وسيركز على التدريب العملي لموظفي وكالة المنافسة الكرواتية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بالمنافسة والدعم الحكومي. ويشارك ممثلو وكالة المنافســـة الكرواتـــية أيضاً في حلقات دراسية تعقدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والجماعة الأوروبية وغيرها من الهيئات.

غامبيا

٣٤- سعت غامبيا للحصول على مساعدة من أمانة الكومنولث في مجال صياغة قانون المنافسة. وقد عكف أصحاب المصلحة على مراجعة مشروع الوثيقة في حلقة عمل وطنية. وتحولت وثيقة العمل الآن إلى مشروع قانون ستسنه الجمعية العمومية.

جورجيا

٣٥- قدّمت الوكالة المعنية بالتجارة الحرة والمنافسة معلومات مفصلة عن المساعدة التي تلقتها جورجيا قبل إنشاء الوكالة في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد تلقت الوكالة منذ ذلك الوقت تمويلاً من الولايات المتحدة لتمكين مسؤولي الوكالة من حضور الدورات التي تعقد في المعهد العام للقانون الخاص في الولايات المتحدة. كما يشارك موظفو الوكالة المعنية بالتجارة الحرة والمنافسة بانتظام في حلقات دراسية تعقدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففي عام ٢٠٠٦، حضر موظفو الوكالة أربعة اجتماعات عقدت في بودابست وفيينا.

إيطاليا

٣٦- في عام ٢٠٠٦، اضطلعت الوكالة الإيطالية للمنافسة بالمشاريع التالية:

رومانيا: برنامج "PHARE" بشأن "النهوض بالقدرات الإدارية وإعمال المكتسبات في مجالي المنافسة والدعم الحكومي، بما ينسجم وحالة الدول الأعضاء عند تاريخ الانضمام". وتقدّم إيطاليا والمملكة المتحدة، في إطار هذا المشروع، مساعدة تقنية لمجلس المنافسة الروماني في مجال المنافسة بالنسبة لإيطاليا وفي مجال دعم الدولة بالنسبة للمملكة المتحدة.

بلغاريا: مشروع "PHARE" للتوأمة بشأن "إعداد اللجنة المعنية بحماية المنافسة من أجل التطبيق المباشر لقواعد مكتسبات الجماعة الأوروبية في مجال المنافسة والأعمال التعاونية مع المفوضية الأوروبية".

البلقان: في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، اضطلعت الوكالة الإيطالية للمنافسة أيضاً بمشروع بشأن "سياسة المنافسة في البلقان" مولته الحكومة الإيطالية. وكان المشروع يهدف إلى جمع سلطات المنافسة في ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك بشأن مكافحة الاحتكار وسياسة المنافسة. وفي معرض هذا المشروع، عقد اجتماع رفيع المستوى في روما كما عقدت حلقة دراسة في بودابست بشأن دراسة حالات إفرادية.

الاتحاد الروسي: تشارك الوكالة الإيطالية للمنافسة في مشروع التوأمة في إطار برنامج المساعدة التقنية لكومنولث الدول المستقلة بشأن "تطوير المنافسة المشروعة في القطاع المالي للاتحاد الروسي عن طريق تقليص مشاركة سلطات الدولة الاتحادية والإقليمية في رؤوس أموال المؤسسات المالية".

جامايكا

٣٧- في عام ٢٠٠٦، شارك ممثلون عن لجنة التجارة المشروعة في مختلف المؤتمرات وحلقات العمل والجولات الدراسية التي جرت في واشنطن العاصمة (مؤتمر واحد وجولة دراسية واحدة)، وفي نيويورك، وبريدجتاون (بربادوس - اجتماعان اثنان)، وبورت أوف سبين (ترينيداد وتوباغو)، وكاستريز (سانت لوسيا)، وبوغوتا، وباريس وجوهانسبرغ، ولاهاي. وعقد اجتماعان في كينغستون بتمويل من مصرف البلدان الأمريكية للتنمية/صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف هما: محاضرة شيرلي بلايفير وحلقة العمل لأعضاء الجهاز القضائي.

اليابان

٣٨- تقدّم اللجنة اليابانية للتجارة المشروعة مجموعة عريضة من برامج المساعدة التقنية مثل الدورات التدريبية والحلقات الدراسية القصيرة، وإيفاد خبراء في سياسات المنافسة إلى المؤتمرات الدولية، وما إلى ذلك. وتتوجه برامج المساعدة التقنية التي تقوم بها اللجنة إلى مسؤولي سياسات المنافسة في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا سيما في شرق آسيا.

٣٩- وقدّمت اللجنة اليابانية للتجارة المشروعة في عام ٢٠٠٦ أنشطة المساعدة التقنية التالية: (أ) تدريب جماعي يركز على حالة البلد للصين وإندونيسيا؛ (ب) حلقات عمل محلية للصين وفييت نام؛ (ج) حلقات دراسية دعوية لفييت نام؛ (د) إيفاد مستشار إلى إندونيسيا لفترة طويلة؛ (هـ) دورة تدريبية عقدتها رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في تايلند؛ (و) إيفاد مسؤولين لحضور حلقات دراسية تنظمها بلدان ومنظمات دولية أخرى مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد، فضلاً عن تنظيم حلقات دراسية. وقُدّمت المساعدة المشار إليها في النقاط (أ) و(ج) و(د) بدعم مالي من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

جمهورية كوريا

٤٠- قامت اللجنة الكورية للتجارة المشروعة في عام ٢٠٠٦ بإدارة ثلاثة برامج للمساعدة التقنية، نفذت من قبل حلقة العمل الدولية بشأن سياسات المنافسة، والوكالة الكورية للتعاون الدولي، والمركز الإقليمي للمنافسة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤١- ونظمت اللجنة الكورية للتجارة المشروعة بالاشتراك مع الأونكتاد حلقة العمل الدولية لعام ٢٠٠٦ بشأن سياسات المنافسة وكانت بمثابة قناة لتبادل المعلومات والتعاون بشأن شتى القضايا بين الموظفين المعنيين بالمنافسة من ٢٤ بلداً. وقد صُممت برامج الوكالة الكورية للتعاون الدولي خصيصاً لإطلاع مسؤولين من بلدان نامية على الخبرة التي اكتسبتها كوريا في مجال سياسات المنافسة. ونُظمت أنشطة تدريبية في عام ٢٠٠٦ لصالح مشاركين من ١٥ بلداً آسيوياً وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تناولت موضوعين رئيسيين هما: (أ) قانون المنافسة ونمو اقتصاد السوق؛ (ب) برنامج التنمية التنفيذي - سياسة مكافحة الاحتكار. ويقدّم المركز الإقليمي للمنافسة برامج تدريبية بشأن التكتلات الاحتكارية، وعمليات اندماج وتملك الشركات، وإساءة استعمال مركز الهيمنة على الأسواق، وتقنيات التحقيق لفائدة الموظفين المعنيين بالمنافسة من البلدان الآسيوية غير الأعضاء في منظمة التعاون

والتنمـــية في المـــيدان الاقتصـــادي. وفي عام ٢٠٠٦، اضطلع المركز بستة أنشطة تدريبية لموظفين من ٢٦ بلداً. وشـــاركت اللجنة الكورية للتجارة المشروعة أيضاً في مؤتمر المنافسة الوطني المعقود في عمّان. وسيستمر العمل ببرامج المساعدة التقنية الثلاثة جميعاً في عام ٢٠٠٧.

لاتفيا

٤٢- شـــارك مجلـــس المنافسة في عام ٢٠٠٦ في مشاريع دولية للمساعدة التقنية ليس كمتلق لهذه المساعدة فحســـب وإنما كشريك مساهم أيضاً. وجرى التعاقد مع أحد موظفي المجلس باعتباره خبيراً في مشروع التوأمة "Phare" للاتحاد الأوروبي بشأن "تعزيز إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة في أوكرانيا"، ومع ثلاثة موظفين آخرين للمشـــاركة في حلقات دراسية عقدتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بالاشتراك مع لجنة التجارة الاتحادية في باكو (أذربيجان).

٤٣- ونفذ في عام ٢٠٠٦ مشروع التوأمة قصير المدة للاتحاد الأوروبي الخاص بالمرافق التي تمر بمرحلة انتقالية بشأن "إنفاذ تدابير الدعوة إلى المنافسة لزيادة تعزيز القدرات الإدارية لمجلس المنافسة". وقد نفذ بالتعاون مع الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا والمكتب الاتحادي المعني بالتكتلات الاحتكارية في ألمانيا.

ليسوتو

٤٤- استفادت ليسوتو من مساعدة قدّمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المنافسة لجنوب أفريقيا وكانت في شكل حلقات عمل وحلقات دراسية تدريبية عقدت في أماكن مختلفة من الجنوب الأفريقي. وعُقدت حلقة عمل وطنية لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٢ للتوعية بسياسات وقوانـــين المنافسة مباشرة عقب إطلاق عملية صياغة السياسة الوطنية في مجال المنافسة، تعهد الأونكتاد بموجبها بمساعدة ليسوتو في صياغة السياسة الوطنية في مجال المنافسة، وصياغة قانون المنافسة، وإنشاء وكالة تعنى بالمنافسة، وتدريب موظفيها.

٤٥- وفي إطـــار عملية صياغة السياسة الوطنية في مجال المنافسة، موّل الأونكتاد دراستين استخدمتا كأساس لوضع دراسة عن إطار سياسة المنافسة، مولها الأونكتاد هي الأخرى. وجرى التعريف بهذه الدراسات الثلاث على نطاق واسع في البلد بأسره عن طريق عقد حلقات عمل بالاشتراك مع الأونكتاد. واستناداً إلى هذه الدراسات، أعد الأونكتاد دراسة عن سياسة المنافسة لليسوتو.

موريشيوس

٤٦- تلقـــت موريشويس مساعدة تقنية من الأونكتاد بخصوص قانون المنافسة لعام ٢٠٠٣. وتقترح الحكومة صـــياغة مشـــروع قانون جديدة للمنافسة، من المتوقع أن يعرض على الجمعية الوطنية. وفي هذا الصدد، تلقت موريشـــيوس مساعدة من أمانة الكومنولث. وفي عام ٢٠٠٦، حضر وفد عن موريشيوس الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

بولندا

٤٧- استفاد مكتب المنافسة وحماية المستهلك من شتى أشكال المساعدة في مجالي المنافسة وحماية المستهلك. وقدّم المكتب معلومات مفصلة عن الأهداف والأنشطة التي اضطلع بها في عام ٢٠٠٦ والتي نفذت في إطار المشاريع الرئيسية التالية في مجال المنافسة: (أ) مشروع التوأمة بشأن "حماية المنافسة" (PL 2004/IB/FI/02)؛ (ب) مرفق المرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ - حماية المنافسة (رقم ٢٠٠٤/٠١٦-٨٢٩,٠٢,٠٤)؛ (ج) مشروع مرفق المرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ - رقم ٢٠٠٤/٠١٦-٨٢٩,٠١,١٠.

الاتحاد الروسي

٤٨- تلقت الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكار، على المستوى الثنائي، مساعدات تقنية من السلطات المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، تلقت الإدارة مساعدة من المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ولا تزال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أحد مستشاري الاتحاد الروسي ومزوديه الرئيسيين بالمساعدة التقنية، التي تقدم في شكل مشورة قانونية في مجال التشريع الأساسي لمكافحة الاحتكار، وحلقات دراسية لموظفي سلطات مكافحة الاحتكار والقضاة، ومشاورات بشأن منهجية سياسة المنافسة، واجتماعات رفيعة المستوى بشأن رفع القيود في مجال الاحتكارات الطبيعية. ونظّمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بالتعاون مع وزارة العدل ولجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة، سلسلة من الحلقات الدراسية المواضيعية بشأن سياسة المنافسة. وبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تنفيذ مشروع، في إطار برنامج المساعدة التقنية التي تقدمها الجماعة الأوروبية لكومنولث الدول المستقلة، بشأن "مواءمة قواعد المنافسة". ويركز المشروع على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار بالمواءمة التدريجية لقواعد المنافسة في الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي. وفي إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ مشروع توأمة بين إيطاليا والاتحاد الروسي في مجال المنافسة المشروعة في القطاع المالي. وساعد الأونكتاد أيضاً في تطوير عمليتي وضع التشريعات وبناء المؤسسات المؤدية إلى اعتماد قانون المنافسة الروسي وتنفيذه. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الأونكتاد بهمة على تعزيز التعاون الإقليمي بين السلطات المعنية بالمنافسة في رابطة الدول المستقلة. والإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكار ليست متلقية للمساعدة التقنية فحسب، بل تضع أيضاً خبرتها في خدمة المؤسسات الدولية والشركاء الأجانب.

صربيا

٤٩- قدّمت لجنة حماية المنافسة معلومات عن المساعدة التي تلقتها في شكل تدريب وحلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات حضرها موظفوها. وفي عام ٢٠٠٦، قُدّمت هذه المساعدة من قبل المنظمة الدولية لتطوير القانون، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الجماعة الأوروبية للمساعدة في التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار، ومعهد فوردام للدراسات القانونية في مجال المنافسة، وشبكة المنافسة الدولية، ومركز إسداء المشورة في مجال السياسة العامة والقانون، وشركة الاتصالات البريطانية، والمركز العالمي لقانون المنافسة التابع للكلية الأوروبية، والأونكتاد. كما قدّمت الوكالة الأوروبية لإعادة الإعمار، من خلال برنامج المساعدة في التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار، التمويل لشراء معدات للجنة حماية المنافسة.

سنغافورة

٥٠- أوفدت سنغافورة ممثلين عنها لحضور حلقات دراسية نظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد وشبكة المنافسة الدولية. كما قام موظفون من وزارة العدل الأمريكية ولجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة ومكتب التجارة المشروعة ولجنة المنافسة في المملكة المتحدة بتقديم التدريب في سنغافورة. وانتُدب موظفون من لجنة سنغافورة للمنافسة إلى هيئات تعنى بالمنافسة مثل مكتب التجارة المشروعة في المملكة المتحدة، ولجنة التجارة في نيوزيلندا، واللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك، والهيئة الآيرلندية للمنافسة.

جمهورية سلوفاكيا

٥١- قدّم مكتب مكافحة الاحتكار معلومات عن المساعدة التي تلقاها على مدى السنوات العشر الأخيرة. وتمثلت هذه المساعدة، في عام ٢٠٠٦، في المشاركة في دورة تدريبية عن "كيفية العمل في بروكسل" عقدت في لاهاي بتمويل من مؤسسة التحول الاجتماعي (MATRA) للتدريب على أنشطة التعاون الأوروبي؛ وتدريب قضاة في بون في إطار مشروع التوأمة قصير المدة الذي تموله الجماعة الأوروبية؛ والقيام بزيارة دراسية إلى المديرية العامة للمنافسة في بروكسل.

إسبانيا

٥٢- استضافت المديرية الإسبانية لحماية المنافسة، في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، موظفين معنيين بالمنافسة قدموا لزيارتها من تركيا وشيلي وكوستاريكا.

٥٣- وقررت بلدان أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٢ تأسيس منتدى أمريكا اللاتينية المعني بالمنافسة ومؤسسة أمريكا اللاتينية لحماية المنافسة. وأنشئت مؤسسة أمريكا اللاتينية لحماية المنافسة، التي تتخذ من مدريد مقراً لها وتمولها المحكمة الإسبانية المختصة بحماية المنافسة، لتقديم التدريب التقني لموظفين معنيين بالمنافسة من بلدان أمريكا اللاتينية. ومنذ ذلك الوقت وهذه المحكمة تموّل في كل عام مشاركة موظفَين اثنين من كل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية في الدورة التدريبية التي تستغرق أسبوعين وتُعقد في مقر المحكمة في مدريد.

٥٤- وتقدّم الوكالة الإسبانية للمنافسة أيضاً مساعدة تقنية خاصة تلبيةً لاحتياجات محددة. فقد عقدت، على سبيل المثال، حلقة دراسية في مدريد في عام ٢٠٠٦، في إطار البرنامج الإقليمي للاتحاد الأوروبي الخاص بالسوق الأوروبية المتوسطية، حضرها موظفون معنيون بالمنافسة من الجزائر.

ترينيداد وتوباغو

٥٥- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، طلبت وزارة التجارة والصناعة من الأونكتاد مساعدة تقنية في إنشاء لجنة التجارة المشروعة، وقد جرت المناقشات اللازمة بهذا الخصوص. واتفق على أن يعد الأونكتاد تقريراً يستعرض فيه الإطار المؤسسي والأحكام الموضوعية لقانون المنافسة. وبعد ذلك، يقدم الأنكتاد مساعدة تقنية ويضطلع

بأنشـــطة لبناء القدرات استناداً إلى تقييم مدى حاجة البلد إلى لجنة التجارة المشروعة. وستوضع برامج تدريبية وتنظم حلقات عمل دعوية لتوعية الجمهور وأصحاب المصلحة بأحكام قانون التجارة المشروعة.

٥٦- ويمكـــن الـــتعرف على إنشاء لجنة للتجارة المشروعة من اللجان العاملة حالياً ضمن الجماعة الكاريبية، وبالأخص لجنتي بربادوس وجامايكا. وقام مسؤولون وزاريون بزيارات دراسية لكلتا الهيئتين، وسيقدم تقرير بهذا الخصوص يرفق بتقرير الأونكتاد عن الإطار المؤسسي.

تركيا

٥٧- وقّعـــت الهيـــئة التركية للمنافسة على مذكرتي تفاهم بشأن التعاون في مجال المنافسة مع كل من اللجنة الكورية للتجارة المشروعة ومجلس المنافسة في رومانيا. وبناءً على هذين الاتفاقين، عقد مسؤولون أتراك وكوريون اجتماعاً في جمهورية كوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وعقد اجتماع بين الهيئة التركية للمنافسة ومجلس المنافسة في رومانيا في تشرين الثاني/نوفمبر في أنقره.

٥٨- وشـــاركت الهيئة في يوم المنافسة الوطني الأردني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وقام ممثل أردني بزيارة الهيـــئة. ويتوقع أن يزور وفد من الأردن الهيئة في عام ٢٠٠٧. وعقدت حلقة دراسية عن قانون وسياسة المنافسة لموظفين أوكرانيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في أنقره، وقام ممثلون من السلطة التنظيمية المنغولية للمنافسة غـــير المشروعة بزيارة للهيئة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويتوخى تقديم المزيد من المساعدة للسلطة التنظيمية المنغولية وتحقيق مزيد من التعاون مع الأردن وتونس في عام ٢٠٠٧. وقد لبت الهيئة أيضاً دعوة للتعاون وردت إليها من وزارة التجارة التونسية.

٥٩- واســـتفاد خبراء الهيئة من برامج مكتب تبادل المعلومات بشأن المساعدة التقنية في شكل مساعدة تقنية قصـــير الأجـــل في مواضيع شتى، بما فيها برامج التساهل والإعفاء الفئوي في مجال توزيع السيارات. واضطلع في كـــانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ببرنامج آخر من برامج المكتب بشأن الجوانب الإجرائية لاندماج وتملك الشركات. وذهب موظفون من الهيئة إلى مدريد في زيارة دراسية للمكتب تناولت موضوع المنافسة في قطاع السياحة. وفي الفـــترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، شاركت الهيئة أيضاً في حلقات دراسية عن قواعد المنافسة بتمويل من برنامج الاتحاد الأوروبي للشراكة الأوروبية المتوسطية.

فييت نام

٦٠- تلقت المديرية الفييتنامية لإدارة المنافسة في الآونة الأخيرة مساعدة من خلال المشاريع التالية: (أ) مساعدة فييت نام في تحقيق التكامل الاقتصادي الدولي، برعاية من البرنامج الفرنسي للمساعدة على تطويـــر المبادلات في التكنولوجيات الاقتصادية والمالية (ADETEF)؛ (ب) مشروع الدعوة وبناء القدرات في مجال سياسات وقوانين المنافســـة في آســـيا (7Up2) الذي تمولـــه مؤسسة دعم وحدة وثقة المستهلكين (CUTS) الهندية وأمانة الدولة للشـــؤون الاقتصادية/لجنة المنافسة السويسرية؛ (ج) بناء القدرات لإنفاذ قانون المنافسة وتنفيذ سياسة المنافسة، بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ (د) تعزيز المؤسسات في مجال المنافسة وحماية المستهلك في فييت نام

وغيرهـــا مـــن بلـــدان نهـــر المـــيكونغ، بتمويل من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية/لجنة المنافسة السويسرية؛ (هـ) مشروع المساعدة في تنفيذ السياسات، بتمويل من كندا.

زامبيا

٦١- طلـــب موظفون من وكالات المنافسة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من الأونكتاد رعاية اجتماعهم الســـنوي الذي يرمي إلى زيادة مستوى التعاون بين هذه الهيئات. كما طلبوا من الأونكتاد رعاية برنامج للتبادل فيما بين سلطات المنافسة. ويعكف الأونكتاد حالياً على بحث هذا البرنامج.

المفوضية الأوروبية

٦٢- يجري تنفيذ برامج توأمة بين الوكالات المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والوكالات المعنـــية بالمنافسة في البلدان التالية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: ألبانيا وأوكرانيا وتونس وجمهورية مقدونيا اليوغوســـلافية السابقة وكرواتيا والمغرب. وتقوم المفوضية الأوروبية بتمويل مشاريع التوأمة هذه رغم أن وكالة المنافســـة للتوأمة في الاتحاد الأوروبي فيما يخص هذه المشاريع ليست هي المديرية العامة للمنافسة التابعة للاتحاد الأوروبي بل هي وكالة للمنافسة في دولة عضو واحدة في الاتحاد الأوروبي في كل حالة من هذه الحالات.

٦٣- أما مشاريع المساعدة التقنية التي تمولها المفوضية الأوروبية، والتي تنفذها جهات استشارية خارجية تُختار بـــناءً على عطاءات، فهي جارية مع وكالتي المنافسة في روسيا وأرمينيا. وفي عام ٢٠٠٥، موّل الاتحاد الأوروبي دراسة ترمي إلى التشجيع على وضع قانون وسياسة المنافسة في الصين، كما نظمت المديرية العامة للمنافسة التابعة للاتحاد الأوروبي حلقات دراسية وحلقات عمل عن مشروع قانون المنافسة الصيني وعن وضع سياسة للمنافسة في الصين وشاركت في هذه الحلقات.

٦٤- وقـــد تقـــرر عقد حلقات دراسية قصيرة الأجل خلال عام ٢٠٠٧ في مجالي مكافحة الاحتكار وسياسة المعونـــات الحكومية تنظمها المفوضية الأوروبية للبلدان الآخذة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولبلدان غرب البلقان، والبلدان المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، والاتحاد الروسي.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

٦٥- اضـــطُلع، في إطار تنفيذ تشريعات المنافسة، بأنشطة شتى تتعلق بمشروع يستغرق سنتين لبناء القدرات. وفـــيما يـــتعلق بالتدريب على اكتساب المهارات، كان أغلب الأنشطة عبارة عن حلقات دراسية تدريبية وطنية وحلقات دراسية إقليمية للإعلام والتوعية، نظمتها لجنة الاتحاد بدعم تقني من الأونكتاد.

٦٦- وعقدت خمس حلقات دراسية في النيجر (نيامي)، والسنغال (دكار)، وبوركينا فاسو (واغادوغو)، ومالي (باماكو)، وبنن (كوتونو). وجاءت الحلقات الدراسية الإقليمية للإعلام والتوعية بالتناوب مع حلقات دراسية تدريبية، في كوت ديفوار (أبيدجان)، وتوغو (لومي)، وغينيا - بيساو (بيساو)، وبنن (كوتونو).

باء – طلبات المساعدة

٦٧- يحتوي هذا الفرع الجزئي على مقتطفات من الردود الواردة التي تتعلق بطلبات المساعدة التقنية مع تبيان المجالات أو القضايا المحددة المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة التي ترى الدول ضرورة إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية.

الجزائر

٦٨- تتمثل احتياجات الجزائر بخصوص بالمنافسة فيما يلي: (أ) الأخذ بنظام لرصد الأسواق؛ (ب) التدريب العادي والمتقدم للمسؤولين والموظفين المعنيين بالمنافسة؛ (ج) إجراء عمليات تقييم ودراسات على أيدي خبراء تتعلق بطرائق تنفيذ قواعد المنافسة؛ (د) المشاركة في أيام دراسية وحلقات دراسية عن قوانين وسياسات المنافسة. وترغب وزارة التجارة إما في التوقيع على اتفاق شامل للتعاون مع الأونكتاد أو تلقي مساعدة تقنية تلبي الاحتياجات المذكورة أعلاه.

بنن

٦٩- الطلبات الموجهة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا: طلب ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد، في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدها الاتحاد في كوتونو، من لجنة الاتحاد النظر في إمكانية توسيع أنشطتها في مجال التوعية بحيث تشمل مقرري السياسات. كما شددوا على ضرورة تركيز الحلقات الدراسية المقبلة على مواضيع تتعلق بأهمية ودور القطاع الخاص في تنفيذ تشريع المنافسة المشترك لمجموعة بلدان الاتحاد.

٧٠- الطلبات الموجهة للأونكتاد: سيعتمد تشريع وطني لدى انتهاء عملية استعراض النظراء التي يقوم بها الأونكتاد. ويترتب على ذلك مهام جديدة سيتطلب إنجازها توفير المساعدة التقنية اعتماداً على توصيات عملية استعراض النظراء.

بوتسوانا

٧١- ثمة حاجة لإقامة هيئة من الفنيين تكون قادرة على تناول قضايا المنافسة في بوتسوانا بمهنية. والمطلوب من الأونكتاد هو تقديم مساعدة تقنية، ولا سيما بتصميم وإدارة برنامج تدريبي متخصص في قضايا المنافسة وحماية المستهلك. وينبغي أن يكون البرنامج عبارة عن عملية مستمرة موجهة لنقل المعرفة وتقدير مسائل المنافسة.

٧٢- وثمة حاجة للاستعانة بخبير لمراجعة قانون حماية المستهلك لعام ١٩٩٨. وكان من المتوقع أن يأخذ قانون المنافسة في الحسبان أحكام قانون حماية المستهلك التي تتناول الممارسات التجارية غير المشروعة. على أن النهج الذي استقر هو فصل هذين التشريعين، وتناول مشروع قانون المنافسة مسائل المنافسة فقط. وبناءً على ذلك، قد يتطلب الأمر إعادة صياغة جوهرية لقانون حماية المستهلك في ضوء الأحكام التي تضمنها مشروع قانون المنافسة. ومن الضروري الاستعانة بخبراء على معرفة واسعة بالجوانب المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك معاً للتوفيق بين أحكام هذين القانونين. والمطلوب من الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية لعملية المراجعة هذه.

بوركينا فاسو

٧٣- تطلب بوركينا فاسو بوجه عام مزيداً من المساعدة التقنية لتعزيز قانونها وسياستها في مجال المنافسة.

الكاميرون

٧٤- كفلت وزارة التجارة اتفاقاً مع الأونكتاد للمساعدة في إنشاء اللجنة الوطنية الكاميرونية للمنافسة وبناء قدرات أعضائها وموظفيها. إن الملاحظات التي أبدتها الوزارة على تعليقات الأونكتاد على النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالمنافسة في الكاميرون ينبغي أن تمكن الأونكتاد من تنظيم بعثة إعلامية إلى ياوندي تنظيماً جيداً، إلى حين الشروع في إجراء دراسة عن "الإطار المؤسسي والتنظيمي لسلطات المنافسة في الكاميرون". ومن المقرر أن يستمر برنامج الأونكتاد من خلال توظيف خبراء وإعداد مشروع للمساعدة التقنية يغطي فترة سنتين إلى ثلاث سنوات.

كوت ديفوار

٧٥- تطلب كوت ديفوار مساعدة تقنية على النحو التالي: (أ) إقامة دورات لتجديد المعلومات تستغرق عدة أسابيع لثلاثة أشخاص؛ (ب) عقد حلقة دراسية عن "العلاقات بين لجنة المنافسة والسلطات التنظيمية القطاعية"؛ (ج) تنظيم دورة تخصصية لعدة أشخاص في المفوضية الأوروبية عن التكتلات الاحتكارية وإساءة استعمال مركز الهيمنة.

جامايكا

٧٦- تطلب جامايكا مساعدة تقنية في مجالات أنشطة عمليات استعراض النظراء، والتدريب القضائي، ودراسات عن الصناعة، وتنمية قدرات الموظفين، والدعوة للمنافسة، وتطوير المكتبات (يقوم الأونكتاد بتمويلها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨). وفيما يتعلق بالمجالات الثلاثة الأخيرة وكذلك فيما يتعلق بتطوير تكنولوجيا المعلومات ومحاضرة شيرلي بلايفير، يجري أيضاً التماس المساعدة في عام ٢٠٠٧ من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق الاستثمار المتعدد الأطراف ولجنة التجارة المشروعة. وستحتاج جامايكا أيضاً في عام ٢٠٠٧ إلى مساعدة من مركز بحوث التنمية الدولية للاضطلاع بمشروع بحثي عن القطاع الصيدلاني في جامايكا. كما طُلبت مساعدة من أمانة الكومنولث وشبكة المنافسة الدولية ومانحين آخرين للمشاركة في اجتماعات ستعقد في ميونيخ وفاليتا وموسكو عن المنافسة.

ليسوتو

٧٧- المجالات ذات الأولوية التي تحتاج فيها ليسوتو للمساعدة هي التالية: (أ) المساعدة في صياغة قانون المنافسة؛ (ب) تدريب موظفي الوكالة المعنية بالمنافسة؛ (ج) إنشاء وكالة تُعنى بالمنافسة؛ (د) تطبيق وإنفاذ سياسة وقانون المنافسة.

مدغشقر

٧٨- طُلب من الأونكتاد توفير مساعدة تقنية تهدف إلى ما يلي: (أ) تدريب خبراء/مدرِّبين على صياغة شتى المراسيم المنفذة لقانون المنافسة (لا سيما فيما يتعلق بالاتصالات)؛ (ب) تمكين السلطات من الإفادة من خبرة الأونكتاد لدى إنشائها مجلس للمنافسة (هيكله وعمله وقواعده الداخلية ومختلف وثائق العمل الخاصة به).

ملاوي

٧٩- قدمت اللجنة الملاوية للمنافسة والتجارة المشروعة معلومات مفصلة عن المساعدة المطلوبة من الأونكتاد فيما يخص المسائل الرئيسية لبرنامج الدعوة. والشرط المسبق المطلوب لإقامة هذا البرنامج هو تحديد كافة مجموعات أصحاب المصلحة تحديداً واضحاً، يليه تقييم مختلف الخيارات وتأكيد احتياجات ملاوي الرئيسية في مجال قانون وسياسة والمنافسة.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

٨٠- طُلبت مساعدة لتلبية الاحتياجات الخاصة التالية: (أ) مساعدة مالية لإنشاء لجنة تُعنى بالمنافسة؛ (ب) المساعدة أولاً في عقد حلقة عمل وطنية لكي يدرك جميع أصحاب المصلحة مزايا سياسة المنافسة، وثانياً في توفير التدريب للموظفين الحكوميين والمحامين وموظفي الوكالات التنظيمية المسؤولين عن تنفيذ سياسة المنافسة؛ (ج) مساعدة خاصة ربما كانت مطلوبة، بينما يقوم مكتب النائب العام بمراجعة قانون المنافسة المشروعة، وذلك لتحديث هذا القانون بحيث يكون منسجماً مع قواعد المنافسة للجماعة الكاريبية وبصفة أخص مع القواعد الدولية الموحدة للمنافسة.

صربيا

٨١- قدّمت لجنة حماية المنافسة، في إطار التعاون مع المركز الإقليمي الهنغاري التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في بودابست، قائمة بالمجالات التي تحظى بالاهتمام في المقام الأول. وهي تشمل مراقبة اندماج الشركات، والتكتلات الاحتكارية والاتفاقات، وسياسة المنافسة وإنفاذ القانون في القطاعات التي جرى تنظيمها، فضلاً عن التسعير الافتراسي.

سورينام

٨٢- المساعدة المطلوبة هي ما يلي: (أ) مساعدة من خبراء تجاريين خارجيين أو مؤسسات دولية في موضوع المنافسة؛ (ب) برامج تدريبية هادفة لإكساب الموظفين المحليين مهارات هم في حاجة إليها لحسن فهم مختلفة جوانب قانون وسياسة المنافسة لكي يستطيع البلد الوفاء بالتزاماته التجارية الدولية؛ (ج) زيادة قدرة الموظفين على معالجة قضايا سياسة المنافسة بفاعلية؛ (د) تدريب الموظفين التجاريين لتمكينهم من المشاركة في المفاوضات بشأن المنافسة؛ (هـ) عقد حلقة عمل عن الإجراءات التصحيحية التجارية والممارسات في مجال المنافسة.

زامبيا

٨٣- تطلب اللجنة الزامبية المعنية بالمنافسة بناء القدرات في المجالات التالية: (أ) إنفاذ القانون، وبالأخص في برامج الامتثال؛ (ب) الدعوة والتدريب لموظفي الجهاز القضائي وغيرهم من الموظفين الحكوميين المعنيين بقواعد المنافسة؛ (ج) الإلمام بدور المنافسة في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بشأن قضايا عدم التمييز، والشفافية، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛ (د) إجراءات التحقيق لتحديد أنشطة التكتلات الاحتكارية؛ (هـ) تعديل قانون المنافسة والتجارة المشروعة CAP 417 بقوانين زامبيا؛ (و) انتداب موظفين إلى سلطات المنافسة الدولية؛ (ز) التفاعل بين السلطة الوطنية المعنية بالمنافسة وهيئات المنافسة الإقليمية، ولا سيما السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

- - - - -